مناطق الجذب السياحي في محافظة ظفار
أساليب الحفاظ عليها واستغلالها الرشيد

ورقة مقدمة

للملتقى الخليجي للشراكة والاستثمار في محافظة ظفار

تنظيم

غرفة تجارة وصناعة عمان

بالتعاون مع

اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي

وشركة سيرابيس الدولية

28 – 30 أغسطس 2012

إعداد

أ.د. رمضان الشراح

ralsharrah@hotmail.com

المقدمة

حتى عهد قريب، غالباً ما كان مفهوم " **السياحة** " يرتبط، في أذهان الكثيرين في دول الخليج، بذلك الجانب المتعلق بسفر المواطنين إلى الخارج بغرض الاصطياف والاستجمام وارتياد المنتجعات أو لقضاء إجازاتهم، مع ما يتطلبه ذلك ويستتبعه، بطبيعة الحال، من الصرف والإنفاق خارج البلاد مما يشّكل، بالمفهوم الاقتصادي، نوعاً من العبء على ميزان المدفوعات لدول الخليج " المصدرة " للسياحة، تقابله على الطرف الآخر مكاسب محققة في موازين مدفوعات الدول المضيفة. وقلما كان ينظر إلى السياحة بشكل جدي، في الماضي غير البعيد بدول الخليج، على أنها قطاع يعتد به كسائر القطاعات الاقتصادية الانتاجية الأخرى. إلا أن السنوات الأخيرة قد شهدت تحولاً نوعياً في مفهوم السياحة ودورها في الاقتصاديات الوطنية لدول الخليج، حيث أصبحت " الصناعة " السياحية تأخذ مكانتها كقطاع اقتصادي واعد ومولد للدخل القومي جنباً إلى جنب مع القطاعات المنتجة الأخرى[1].

والسؤال البديهي الذي يطرح نفسه لماذا الاهتمام بالسياحة ؟

وللإجابة على هذا التساؤل نقول أن السياحة منتوج متنوع يجمع بين كونه سلعة وخدمة ومكانًا وفكرة لها أهمية وفوائد اقتصادية واجتماعية وثقافية كونها تسهم في زيادة موارد المجتمع من النقد الأجنبي وفي زيادة الدخل الوطني وخلق فرص عمل متزايدة وفي استغلال الموارد الوطنية الطبيعية والثقافية وتعمل على تنشيط القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية المرتبطة بها والسياحة تجذب الاستثمارات لتنمية المناطق السياحية ،وهي تعمل على رفع الوعي بأهمية الحفاظ والتنمية للموارد السياحية، وهي تساعد على التلاقي والتأثير الثقافي والحضاري بين الشعوب وهي تزيد من المعارف والخبرات الإنسانية.

ومن هذا المنطلق، فقد حظيت السياحة في الآونة الأخيرة باهتمام كبير في دول الخليج سواء على الصعيد الحكومي أو على صعيد القطاع الخاص. وقد تجلى هذا الاهتمام في سلطنة عُمان بإنشاء وزارة مستقلة للسياحة، كما تجلت المشاركة بين القطاعين العام والخاص

[1] غرفة تجارة وصناعة الكويت، مجلة الاقتصادي الكويتي، عدد يونيو/2006.

بالسلطنة في هذا المجال بقيام عدد من المؤسسات العُمانية بتنظيم عدة فعاليات بشأن تنمية القطاع السياحي على مستوى السلطنة.

ومع كل ذلك، فإن **المشكلة الحالية** التي تستعرضها هذه الورقة تتمثل في عدم الاهتمام الكافي بمناطق الجذب السياحي على مستوى السلطنة، وبخاصة في محافظة ظفار، التي تمتلك عدة مزايا وعناصر جذب سياحية كثيرة ومتنوعة ومزايا تنافسية تؤهلها للقيام بنهضة سياحية كبيرة، تجعلها في صدارة المناطق السياحية على مستوى دول المنطقة، وتساهم في تطوير تنمية الاقتصاد الوطني.

لهذا، فإن **هدف هذه الورقة** ينحصر في الآتي:

1. استعراض المزايا وعناصر الجذب السياحي في المحافظة.
2. دراسة نقاط القوة والضعف في مناطق الجذب السياحي بالمحافظة.
3. إيجاد السبل الكفيلة للحفاظ على تلك المناطق واستغلالها بشكل أمثل.

وعلى هذا الأساس، فقد اعتمدت هذه الورقة **منهج الأسلوب الوصفي** من خلال الأدبيات المتوفرة عن الموضوع.

أولاً . نشأة السياحة وأهميتها:

تطورت صناعة السياحة في العصر الحديث تطوراً كبيراً، وقد أدى هذه التطور إلى زيادة مناطق الجذب السياحي وتعددها، حتى القاصي منها، أصبح له متعة وإغراء، خاصة بعد تطور وسائل الدعاية والإعلان والتسويق[2].

والسياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دوراً هاماً في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات من خلال العملات الأجنبية التي تتحقق، بينما **السياحة من منظور اجتماعي وثقافي** هي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الاجتماعية والسلوكية والحضارية للإنسان، بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم

[2] أ.د. الشراح، رمضان. رأس المال البشري، الثقافة والكفاءة في صناعة السياحة. ورقة عمل مقدمة في ندوة آفاق التعاون السياحي في دول مجلس التعاون الخليجي على هامش فعاليات هلا فبراير الخامس، الكويت/ 2003.

والشعوب، ناجمة عن تطور المجتمعات وارتفاع المستوى المعيشي للفرد واستغلال الإجازات وأوقات الفراغ. السياحة من منظور عملي هي فن تقديم الخدمة.

لذلك، فإن فلسفة السياحة تقوم على أساس أنها عنصر أساسي من حرية الإنسان ونموذج جديد للعلاقات بين الشعوب والحضارات لتحقيق المعرفة المتبادلة لتحقيق التقارب الفكري والسياسي وإحلال التفاهم والصداقة بين الشعوب كما تشكل تواصلا ثقافيا من خلال الإطلاع على الحضارات والثقافات. وهي ركيزة من ركائز الإنتاج الوطني، ومجال استثماري باعتباره نشاط إنتاجي تنموي. وهي أيضاَ عنصراَ يساهم في التغير الاجتماعي الشامل وتطوير العادات. وبذلك فإن السياحة هي وسيلة للمساهمة في النمو الاقتصادي فقد أصبحت مع نهاية السبعينات من القرن الماضي ثاني أهم بند في التجارة الدولية ويسبقها في هذا المضمار فقط النفط[3].

وعلى الرغم من التراث الحضاري والتاريخي والديني والطبيعي الذي يعطي السياحة العربية العديد من المزايا التنافسية، فإن نصيب هذه الدول، وبصفة خاصة، الدول الخليجية، مازال متواضعاً، وهو مايؤكد على ضرورة تدعيم المقدرة التنافسية لصناعة السياحة في هذه الدول[4].

وفي ذات الشأن، كما أشرنا سلفاً، فإن سلطنة عُمان، وخاصة محافظة ظفار، تمتلك مقومات متكاملة لقيام صناعة سياحية واسعة يمكن أن تدر عليه دخلاَ متزايداَ إذا توفرت العوامل المساعدة على ذلك، فهي أرض للحضارات ومنبع للتراث الإنساني.

وسلطنة عُمان في مراحل تطورها التنموي شهدت نمواً في القطاعات المرتبطة بالأنشطة السياحية. وقد تجسد هذا النمو في المشاريع التي شهدتها خطة التنمية الخمسية الثامنة (2011 . 2015) والتي اعتمدت حجم إنفاق عالٍ[5]؛ حيث يجري العمل لإنشاء وتوسيع عدد من المنشآت السياحية، وتعزيز البنية التحتية بشكل عام للقطاع السياحي.

ومن جانب آخر، هناك ضعف في النشاط السياحي وعائداته المتواضعة، إذ تواجه هذا القطاع على مستوى المحافظة عدد من التحديات والمعوقات تحد من تطوره بالشكل المطلوب والذي ينسجم مع المميزات النسبية التي تتمتع بها المحافظة. ومن أبرز هذه التحديات

---

[3]. د. باطويح، محمد عمر. صناعة السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية. جامعة حضرموت/ المكلا، 2003.

[4]. أ.د. الشراح، رمضان؛ العتيبي، سعد. الاستثمار السياحي والتنمية .. مع إشارة خاصة إلى مهرجان هلا فبراير. ورقة علمية مقدمة في اللقاء السنوي الرابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض/ 2002.

[5]. خطة التنمية الخمسية في سلطنة عُمان (2011 - 2015).

والمعوقات: عدم اكتمال البنية الأساسية في المواقع والأماكن ذات الجذب السياحي على مستوى المحافظة، وضعف البناء المؤسسي والإطار التنظيمي وقصور التشريعات في مجال السياحة، وعدم الالتزام بالمعايير والمواصفات الدولية المنظمة للنشاط السياحي، وتشغيل وإدارة المنشآت والوحدات السياحية المختلفة، وتدني مستوى خبرة ومهارة الكوادر العاملة في المنشآت والمرافق السياحية، فضلاً عن انخفاض الوعي بأهمية السياحة والحفاظ على مقوماتها وخاصة الموروث الحضاري والثقافي.

كما بينت خطة التنمية الخمسية الثامنة المزايا التي تتمتع بها محافظات السلطنة، ومنها محافظة ظفار في المجال السياحي بدءاً بالسياحة البحرية من غوص واستجمام ومحميات بحرية إلى السياحة الصحراوية وسياحة المغامرات، وكذا السياحة العلاجية في منابع المياه الطبيعية، إلى جانب السياحة التاريخية والثقافية التي تشكل إرث حضاري متميز لازالت شواهده قائمة إلى يومنا هذا، وإنتهاءاً بالسياحة الدينية كالمساجد والأضرحة التاريخية القديمة والمكتبات وغيرها.

كل ذلك يعطي مؤشراً جيداً إذا ما تم وضع إستراتيجية لتنمية القطاع السياحي بمفردها ووفقاً لمنطلقات خطط التنمية الحالية (الثامنة) واللاحقة.

ثانياَ . مناطق الجذب السياحي في محافظة ظفار:

تمثل محافظة ظفار نموذجاً ساطعاً لصناعة سياحية واعدة لما تمتاز به من موقع وطبوغرافية متنوعة جعلتها تمتلك الإمكانيات لبناء نفسها كاتجاه سياحي مهم في المنطقة، فالشواطئ والهضاب والجبال والصحاري تشكل منتجعاً سياحياً في غاية الأهمية على مستوى المحافظة. وتعتبر المحافظة من أكبر محافظات السلطنة مساحةً، وتنقسم إدارياً إلى عشر ولايات هي: صلالة، ثمريت، طاقه، مرباط، سدح، رخيوت، ضلكوت، مقشن، وشليم وجزر الحلانيات وولاية المزيونة[6].

وتكتسب محافظة ظفار، كذلك، أهمية تاريخية ومكانة خاصة في التاريخ العماني الحديث والقديم على السواء. فمن صلالة مدينة الأصالة والمجد انبلج فجر النهضة العمانية الحديثة. من هذه الربوع بدأت المسيرة المباركة أولى خطواتها في مضمار البناء والتعمير

[6] وزارة الاعلام، الشبكة الالكترونية، سلطنة عُمان، بيانات عن عام 2002.

والتحديث والتطوير مفعمة بالعزم غايتها الكبرى بناء دولة عصرية، وهدفها الأسمى تحقيق الأمن والرخاء والازدهار.

كما تشكل محافظة ظفار همزة الوصل بين سلطنة عُمان وشرق أفريقيا، كما كانت بوابة عمانية ضخمة على المحيط الهندي، ومعبراً لطريق القوافل القديم في جنوب شبه الجزيرة العربية. وتمتاز محافظة ظفار بأنها منطقة جذب سياحي خاصة خلال موسم الخريف الذي يمتد من يونيو حتى سبتمبر من كل عام.

وتتميز، كذلك بالسياحة الدينية والتاريخية حيث توجد العديد من المواقع ذات الصبغة الدينية مثل منطقة (الأحقاف) التي ورد ذكرها في القرآن الكريم، وقبر كل من النبي هود، والنبي أيوب، والنبي صالح عليهم السلام، وإلى جانب ذلك توجد في ظفار آثار مدينة البليد وميناء سمهرم التاريخي الذي اشتهر بتصدير اللبان عند خور روري، كذلك آثار مدينة وبار، بالإضافة إلى مجموعات أثرية في منطقة المغسيل وقلعة حمران بصلالة، وفي حاسك وهانون والمحلة بمدينة سدح، وغيرها من المواقع الأثرية التي يتم الحفاظ عليها كشواهد تاريخية ذات قيمة كبيرة.

وتتوزع مناطق الجذب السياحي في المحافظة إلى الآتي:

1. مناطق الجذب السياحية والثقافية والتاريخية:

تمتلك محافظة ظفار مصادر سياحية وثقافية وتاريخية تجمع بين التأصيل الحضاري والإرث الثقافي والتاريخي للحضارات القديمة والحضارة الإسلامية وما أفرزته من تميز وإثراء حضاري انعكس على الأنماط الحياتية للمجتمع في المحافظة وتنوع ثقافته وفنونه الشعبية الفلكلورية وأنماط العمارة الفريدة.

إن التراث التاريخي والثقافي الذي يحدد جاذبية بلد ما للسياح يشجع السلطات على حمايته، وهناك نماذج كثيرة على عمليات الإنقاذ الثقافي التي حفزت عليها السياحة، وقد بذلت جهود كثيرة لتوفير حماية منتظمة للمدن والقرى ومجموعات المباني القديمة ذات الأهمية التاريخية والفنية. وقد ساندت اليونسكو كثيرا من هذه الأنشطة.

وتتميز المباني التقليدية عن المواقع الأثرية بكونها في الغالب قابلة للاستعمال عند إجراء بعض التعديلات التقنية عليها أو أنها لازالت مستعملة أن الشعور بأهمية هذه المباني وضرورة

تجديدها والحفاظ عليها. أما الخطر المباشر الواقع على هذه المباني فيتمثل في أنها واقعة ضمن مناطق خاضعة لإعادة التنظيم مما يؤدي إلى زيادة قيمة الأرض بسبب تحويلها إلى موقع تجاري. ويتطلب تغيير هدف وطبيعة الاستعمال للمباني والاهتمام بالترميم وإعادة البناء.

2. مناطق جذب السياحة البحرية وسياحة الغوص:

السهل الساحلي لمحافظة ظفار هو امتداد للسواحل الجنوبية من سلطنة عُمان. ويتدرج ارتفاع السهل الساحلي عن مستوى سطح البحر حتى يصل إلى ارتفاعات عالية قرب النطاق الجبلي الداخلي. ويقطع السهل الساحلي عدد من الوديان، التي تنبع من الجبال، ويغلب على سكان هذه المنطقة مزاولة النشاط السمكي نظراً لما تتميز به من سواحل بحرية طويلة وغنية بالثروة السمكية. وهي تشتهر بجودتها العالية كما يعمل ساكنوها بالنشاط التجاري.

وتمتاز شواطئ المحافظة بخصائص ومميزات طبيعية منفردة تضم ثروة هائلة من الأحياء البحرية النادرة وتحتضن المياه البحرية في أعماقها العديد من الأسماك المتعددة الألوان والأحياء المائية والتشكيلات والمنفردة من الشعب المرجانية الزاهية والأحجار الكريمة النادرة.

إن تلك الخصائص والمميزات تجعل محافظة ظفار من أهم وأغنى المناطق والمواقع على مستوى دول المنطقة، وتشكل منتجاً سياحياً في غاية الأهمية من حيث المناظر الطبيعية وصفاء الرؤية بما يمكن من مشاهدة الحياة تحت الماء وبالعين المجردة، تلك الشواطئ تصلح لممارسة الرياضة البحرية المتنوعة وسياحة الغوص وهواية صيد الأسماك وممارسة هواية التصوير تحت الماء إلى جانب سياحة الاستحمام والترويح.

من الملاحظ أن تلك الإمكانيات الواعدة في السياحة البحرية وسياحة الغوص لم تستغل بعد على الرغم من تطور وتزايد الطلب العالمي عليها، ويعود السبب في عدم الاهتمام بهذا النوع من السياحة إلى نقص الخبرة والمعرفة، إلى جانب عدم توفر الإمكانيات المادية لإنشاء مراكز دولية تمارس فيه سياحة الغوص بنوعية ومواصفات وشروط دولية توفر متطلبات السلامة والأمان.

وللاستفادة من هذه الإمكانيات والفرص الرائعة للنهوض بالتنمية الاقتصادية في المحافظة, نقترح الآتي:

1. بناء مركز دولي للغوص بمواصفات وشروط دولية يتم تجهيزه بالمعدات الخاصة بالغوص والصيد والتصوير تحت الماء.
2. وضع التشريعات واللوائح التنفيذية لتنظيم السياحة البحرية ومراكز سياحة الغوص.
3. تحديد أماكن المحميات الطبيعية البحرية وتحديد مواقع مشاريع المنشآت الاستثمارية للسياحة البحرية ومراكز سياحة الغوص.
4. الترويج للاستثمار السياحي في مجال السياحة البحرية ومراكز سياحة الغوص بهدف جذب مشغلي الغوص حتى يتم تأسيس أماكن غوص أساسية.
5. تأهيل الكوادر المحلية لأداء الأنشطة والمهام المرتبطة بتهيئة وتطوير السياحة في الشواطئ والجزر ومواكبة أنشطتها إشرافاً وتنظيماً ورقابة.

3. مناطق الجذب السياحية الصحراوية:

توجد في محافظة ظفار هضاب وارتفاعات جبلية. وكما تمثل الصحراء عنصراً مهماً من مناطق الجذب السياحي، حيث توجد في المحافظة مناطق صحراوية تبرز فيها الواحات والكثبان الرملية الكبيرة والمتحركة.

4. مناطق الجذب السياحية الصحية والعلاجية:

تمتلك محافظة ظفار عدد من الحمامات الطبيعية والتي تشمل على أملاح الحديد والكبريت واليود، يؤمها المواطنون للعلاج من بعض الأمراض، إلا أن طرق العلاج الحالية تتم بطريقة بدائية ولم تصل بعد إلى مستوى النضوج، ولازالت ضمن الاستغلال المحلي المتواضع. ولم تلق السياحة الصحية والعلاجية الاهتمام والعناية، وتفتقر هذه المنشآت الصحية والعلاجية إلى الخدمات اللازمة كالإيواء والإطعام والأسواق التجارية والنوادي والملاعب وغيرها من التسهيلات الضرورية، وبمعنى آخر لم تستخدم بعد الاستخدام السياحي المطلوب. وبالتالي فهي بهذا الوضع لم تقدم أية إضافة إلى الاقتصاد المحلي. وما نقترحه بهذا الشأن هو الاستغلال

الأمثل لتلك الحمامات لتحتل مكانتها بجدارة في صناعة السياحة التي يتطلع لها الاقتصاد المحلي وفق مخطط علمي مدروس. منها استغلال المياه المعدنية للأغراض الطبية والسياحية خاصة في أماكن انتشار هذه العيون العلاجية في مناطق عدة من المحافظة.

تطوير المواقع الأثرية لخدمة السياحة الداخلية والخارجية:

إن تسمية بعض المواقع الأثرية ذات الأهمية العالمية كمواقع سياحية وذلك ضمن قائمة تحدد أولويات التطوير للمواقع المختلفة .

ومن التوصيات التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الأهمية السياحية لبعض المواقع:

- أن تقوم وزارة السياحة والآثار بالتنسيق مع المجالس المحلية بتحويل عدد من المناطق الأثرية إلى حدائق عامة محلية أو محميات وطنية. وتتطلب هذه الإجراءات كخطوات أساسية إجراء الحفريات الأثرية اللازمة للكشف عن المواقع وإجراء الترميمات اللازمة.
- الاستعانة باللوحات الإرشادية في المواقع الأثرية لإعطاء نبذة تاريخية عن المعلم توضح أهميته وتاريخه. ونوصي أن تصنع هذه اللوحات من مواد مقاومة للعوامل الجوية وان يتم تزويدها بالإضاءة اللازمة حيثما يكون ذلك ممكناً.
- استملاك بعض الأراضي المجاورة للموقع الأثري التي تعمل كمدخل أو كمحور بصري واضح لزيادة جذب الزوار للموقع.
- عمل صيانة للمواقع الأثرية بشكل دوري لضمان صلاحيتها كمواقع سياحية ولتلافي الأخطار الناشئة عن الحفريات .
- تطوير المباني التراثية: وهي المباني التقليدية التي تعود بتاريخها إلى الفترة الماضية وبناء على الدراسات المقامة من قبل الجهات المهتمة بالآثار والعلوم الإنسانية. نوصي بعمل قوائم بالمباني التقليدية على أن تحتوي على الرسوم التوضيحية والصور.

ويتم تصنيف المباني في الدليل بناء على:

- العمر: تضم هذه المجموعة جميع المباني التي تم بناؤها مثل بيوت شبام .
- الطراز المعماري: تضم هذه المجموعة جميع المباني ذات الطراز المتميز لمكان ما أو فترة معمارية محددة.

- ❖ القيمة التاريخية: تضم هذه المجموعة جميع المباني التي ترتبط بحدث تاريخي معين ذو مكانة محددة.
- ❖ الارتباط بالمواقع الأثرية : تضم هذه المجموعة المباني المرتبطة بالمواقع الأثرية.
- ❖ التجمعات العمرانية المتميزة : وتشمل بعض الأحياء والشوارع القديمة وبعض الأحواش القديمة في القرى.

ثالثاً . سلبيات مناطق الجذب السياحي:

تعاني معالم (منتجات) السياحة على مستوى السلطنة، وخاصة في محافظة ظفار، من التركيز على سوء تقديم أو عرض السلعة السياحية، وتدني مستوى الخدمات والتسهيلات.

وأن موقع المحافظة على الخارطة السياحية الإقليمية والعالمية ما زال ضعيفاً ولايتناسب مع الإمكانات السياحية الواسعة والمعالم السياحية الجذابة والفريدة التي تتمتع بها محافظة ظفار من تنوع ومقومات السياحة فيها على عناوين رئيسية هي المواقع الأثرية والشواطئ والمسطحات المائية والبادية والمصايف والمشافي والمياه المعدنية (السياحة العلاجية، المتنزهات الوطنية والمحميات الطبيعية، المواقع التاريخية والإسلامية).

ويعتمد أثر النشاط السياحي على البيئة على نوع النشاط السياحي من جهة وعلى خصائص النظام البيئي من جهة ثانية. أما أنواع النشاط السياحي فهو ارتياد المسارح والمتاحف والمعارض الفنية والمواقع الأثرية هو ما يسمى بالنشاط الثقافي، أو المشاركة بالألعاب الرياضية الفردية أو الجماعية وهو ما يسمى بالنشاط الرياضي والتنزه والتخيم في المناطق الطبيعية وهو النشاط السياحي غير المحدود وأخطر النشاطات السياحية التي تتم بشكل عشوائي بسبب صعوبة التحكم فيه.

وتتفاوت درجة الأثر البيئي الناجم عن النشاط السياحي اعتمادا على نوع المتنزهين والكيفية التي يمارسون فيها التنزه والكيفية التي يتم بها استغلال المرفق السياحي وكذلك مقومات النظام البيئي. تؤثر السياحة على الموارد الطبيعية بصورة تتناسب طردياً مع حجم الضغط على هذه الموارد ومع الكيفية التي يتم التعامل مع هذه الموارد.

للاستفادة من تلك الإمكانيات المتاحة نقترح:

- ❖ الاستفادة من الشواطئ الساحلية لإقامة منتزهات ومدن ألعاب ترفيهية للعائلات.
- ❖ إلزام أصحاب المشاريع الاستثمارية باستكمال الإجراءات الخاصة بتقييم الأثر البيئي عند تقديم طلبات الاستثمار للمشاريع التي سيتم تنفيذها.
- ❖ إعداد تصور للقيام بتنفيذ برنامج يتعلق في نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع.

وبالتالي نقترح:

1. متابعة إعداد الدراسات التفصيلية والمخططات الخاصة بالمشاريع السياحية وسيتم تنفيذها في المحافظة بموجب المسح السياحي.
2. تفعيل دور وزارة السياحة في القيام بمراقبة مظاهر التلوث البيئي الناتج عن المخلفات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة ونشر الوعي البيئي بين أوساط المواطنين.
3. العمل على تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة.
4. تطوير الموارد البشرية العاملة في القطاع السياحي.
5. نشر الوعي السياحي.
6. تطوير وسائل السلامة والأمن.
7. إنشاء مراكز سياحية وطنية.
8. الاهتمام بالتسويق والإحصاء السياحي.
9. تأسيس متكامل لتشجيع ومساندة صناعة السياحة بما يلاءم متطلبات البيئة.
10. تحسين وتوسيع الهيكل الأساسي للخدمات السياحية عن طريق زيادة واستيعاب مطار صلالة والميناء وتحسين أجهزة السيطرة والحركة الجوية والبرية والبحرية.
11. نشر الوعي السياحي.
12. الانفتاح على الأسواق التجارية العالمية ودعم القطاع الخاص والتجارة الحرة.

رابعاً . إستراتيجية تنمية الجذب السياحي المتمثلة في الآتي:

1. توفير المناخ السياحي المناسب.
2. توجيه حملات وبرامج الترويج والتسويق إلى السوق المحلي والإقليمي.
3. وضع برامج متخصصة لأنواع جديدة من السياحة وبالذات سياحة الشواطئ والغوص.

4. الاهتمام بالمعلومات السياحية عن المنتج السياحي وفتح مكاتب معلومات سياحية في المطارات والموانئ والمنافذ والمكاتب السياحية والسفارات في الخارج وكذا في الدولة.
5. الاهتمام بالتدريب الفني والمهني للعاملين في مجال الترويج.
6. إعطاء الفعاليات الثقافية والشعبية المحلية بعدًا سياحيًا وطنيًا وخليجياً وعربيًا وعالميًا.
7. الاهتمام بإعطاء مزيد من التسهيلات السياحية لقدوم السياح إلى سلطنة عمان عن طريق تسهيل ومنح التأشيرات وسرعة إتمام الإجراءات والاهتمام بخدمات النقل السياحي الجوي والبري والبحري ، وكذا الاهتمام بجوانب الجاذبية السياحية وفي المقدمة الاهتمام بالنظافة العامة للمدن والمواقع السياحية.

ولهذا فإن آليات العمل المستقبلية للقطاع الخاص في هذا المجال تقوم على أساس التالي:

1. العمل على تنمية الوعي السياحي لدى المواطنين والعاملين ذوي العلاقة بالسياحة.
2. التنسيق مع مختلف وسائل الإعلام لإعداد (مواد إعلامية تتناول مفهوم السياحة وأهميتها وأهمية الحفاظ على الموارد السياحية المختلفة وهذا لن يتأتى إلا من خلال قيام وسائل الإعلام بإعطاء مساحة إعلامية كافية ومنتظمة لقضايا السياحة.
3. العمل على تضمين المناهج بموضوعات عن أهمية السياحة اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا والحفاظ على الموارد السياحية الثقافية والبيئية وكيفية التعامل مع السياحة وكذا العمل على إدراج التعليم السياحي أو مادة السياحة ضمن المقررات الدراسية وبالذات على مستوى المدارس الثانوية والجامعة.
4. إعداد برامج لندوات وحلقات نقاش متخصصة للتوعية النوعية للعاملين بهذه الجهات بأسلوب وسلوك التعامل السياحي.
5. الاهتمام بالتأهيل والتدريب السياحي المحلي والخارجي من خلال وضع برامج تدريب للعاملين في مجال السياحة.
6. العمل على تشجيع إنشاء المعاهد والمراكز المتخصصة بالتدريب السياحي.

7. العمل على تشجيع ودفع الجامعات الحكومية والأهلية الخاصة على افتتاح كليات وأقسام للتأهيل السياحي.
8. الاستفادة من المنح والدورات التأهيلية في مجال السياحة وفي المقدمة من الدول والمنظمات الإقليمية والعالمية.
9. الرقابة على أداء الخدمات السياحية من خلال استكمال وضع التصنيفات المهنية للمنشآت وللعاملين بما يتناسب مع المعايير الدولية وبالتالي العمل على تقييم مدى الالتزام بالضوابط القانونية ، ووضع برامج تفتيش دقيقة على أداء المنشآت السياحية والفندقية بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.
10. العمل على الاستعانة والاستفادة من الخبرات والاستشارات الدولية والعربية والوطنية بما يخدم التنمية السياحة.

إن أحد أهم سبل تنمية السياحة ويمكن الدفع بتحقيق المشاركة من خلال:

1. الدعم والتشجيع المجزي للسكان المحليين لإقامة المشاريع الصغيرة في المناطق السياحية (محلات الحرف والصناعات التقليدية – الخدمات المساعدة كالاستراحات وغيره).
2. إدخالهم كشركاء في المنشآت السياحية.
3. تشغيل أيدي عاملة في المنشآت السياحية والإرشاد السياحي وكذا النقل السياحي وغيره.

إن تأمين مشاركة الدولة والقرى في السياحة يتجه صوب تأمين الاستقرار والتنمية السياحية ولا نجازف في القول بأن التنمية السياحية لا تتعارض مع مسألة اللامركزية في التنمية والإدارة.

ورغم ذلك فإن استكمال البناء التشريعي والمؤسسي للسياحة لا يزال مطلوبًا كقضية إستراتيجية وخاصة لحل المشاكل التالية:

1. وجود بعض التداخلات والتكرار في الاختصاصات الإدارية بين الجهات المؤسسية للسياحة.
2. انعدام الأسس والضوابط القانونية للتصنيف المهني السياحي.
3. ضعف التواجد المؤسسي للإدارة السياحية في الدولة.
4. ضعف الإشراف والرقابة على الأداء السياحي القائم على أساس قانوني ومؤسسي.

ولذلك فإن التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية يتطلب استكمال وضع الضوابط والمعايير التشريعية والسياسات الموضوعية والبني الإدارية لممارسة النشاط المهني السياحي بما يضمن معايير الجودة والجدية والقدرة على النشاط وعدم المضاربة ويأتي مقدمة ذلك العمل على:

أولاً: إعادة تصنيف الاختصاصات بين الجهات المسئولة عن السياحة لما من شأنه تحقيق التنسيق والتكامل الذي يخدم التنمية السياحية.

ثانيًا: استكمال إصدار التشريعات لتنظيم النشاط المهني السياحي والتصنيف للمنشآت السياحية المختلفة.

ثالثًا: استكمال البنية المؤسسية للسياحة على مستوى الدولة بتشكيل مجالس التنشيط السياحي كإيجاد مجلس أعلى للسياحة.

رابعًا: ولا ننسى التأكيد على صواب التوجيهات والخطوات القائمة لتجسيد شراكة متكافئة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص بما يخدم تنمية السياحة ولتعزيز ذلك فإنه يتوجب مراعاة رأي القطاع الخاص بالتشريعات التي تمس النشاط السياحي بما يضمن مصالحه ومصالح المجتمع.

كما أنه من المهم مراعاة النقاط التالية والتي نرى أنها من الأهمية بمكان لتنشيط وتطوير السياحة في المحافظة وتحديداً في صلالة:

- تطوير المرافق العامة كدورات المياه والمقاهي في الأماكن السياحية والمزارات، وعمل خطة عمل لاستدامتهم.
- التوعية المستمرة لأبناء المحافظة لتطوير أفاقهم السياحية في المحافظة وتوعيتهم بما هو مطلوب منهم كالمحافظة على المرافق ومساعدة السواح والابتسامة في وجوههم وعدم الاستغلال الجشع في أوقات الذروة.
- تقديم الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤقتة والدائمة والتي تخدم الموسم السياحي.
- تشجيع المبادرات الفردية من قبل الشركات الصغيرة خاصة كعمل مقاهي أو إقامة وإبراز الفنون الشعبية أو تزويد الأماكن السياحية بتسالي جذابة للزوار أو تزويد المناطق بخدمات سياحية معينة شريطة تقنينها ومؤامتها مع المفاهيم السياحية العالمية.

- تجهيز البيت الداخلي لاستقبال الأفواج السياحية قبل فترة طويلة.
- إشراك المجتمع بالأفكار وعمل مسابقات لأفضل فكرة قابلة للتطبيق من المجتمع ليكونوا جزء من الحدث.
- إشراك الإعلام والصحافة ودراسة أفكارهم قبل فترة طويلة من الحدث.
- توجيه دعوات للصحف الخليجية شريطة أن تكون من قسم السياحة في تلك الصحف اليومية أو المجلات الدورية المتخصصة في السياحة وأنماط الحياة.
- إعطاء صلاحيات للدوائر المحلية في تطوير المرافق والابتعاد قدر الإمكان عن المركزية العقيمة والبيروقراطية المطولة.
- إشراك القطاع الخاص في الترويج عن المهرجان بدلاً عن حصره على اللجنة التنظيمية للمهرجان.

كما أنه من المهم العمل على تهيئة الدولة لاستقطاب المستثمرين، بمعنى تهيئة المناخ الاستثماري وتوفير الخدمات اللازمة للمحافظة وفق المثلث التالي: (المستثمر، السائح، الحكومة) أي أنه لابد من توفير جهة مستقلة لتذليل العقبات أمام المستثمر. وإن هذا الأمر يتطلب:

- توفير الخدمات المناسبة لاستقطاب الاستثمار.
- توفير البنية التحتية.
- توفير الخدمات الترفيهية.
- خطة تسوية لتطوير مطار صلالة، وتخفيض رسوم هبوط الطائرات قياساً بمثيلاتها في دول المنطقة.
- إعادة النظر في مسار الطرق تلافياً للازدحام وزيادة أعداد الشرطة في المحافظة.
- تطوير سوق الحافة الشعبي.
- الاهتمام بالأفواج القادمة من أوروبا، الأمر الذي يتطلب توفير المطاعم والمجمعات الكبرى.
- توفير الأنشطة الجاذبة كحديقة حيوانات، مدينة مائية، تفعيل المحميات الصحراوية، تلفريك، مدينة ملاهي، تطوير حديقة صلالة.
- أهمية أن يكون هناك دوراً بارزاً لإدارة مقننة لوكالات السفر والسياحة.

- تشكيل لجان من وزارة السياحة، بلدية ظفار، شرطة عمان السلطانية، الفنادق، لمناقشة المشكلات التي تواجه القطاع السياحي وذلك من وجهة نظر المتخصصين من هذه الأطراف.

وأخيراً، ثبتت الوقائع جدوى الاستغلال الأمثل لمحافظة ظفار وتحديداً صلالة كمنطقة جذب من داخل وخارج السلطنة، وما الأعداد المتدفقة من الناس والتي تزامنت مع أيام عيد الفطر 1433 هـ والنقص الذي تبين في العديد من الخدمات الضرورية، لدليل على الحاجة الفعلية إلى التخطيط المدروس للبدء الفعلي لتحويل المحافظة إلى منطقة جذب استثماري سياحي يعود بالنفع على الاقتصاد العماني، وما الاقتراحات المقدمة في الورقة إلا جزء يسير للوصول إلى الأهداف المرجوة.

المراجع المستخدمة (حسب ترتيبها في متن الورقة):

- غرفة تجارة وصناعة الكويت، مجلة الاقتصادي الكويتي، عدد شهر يونيو/ 2006.
- أ.د. الشراح، رمضان. رأس المال البشري، الثقافة والكفاءة في صناعة السياحة. ورقة عمل علمية مقدمة في ندوة آفاق التعاون السياحي في دول مجلس التعاون الخليجي على هامش فعاليات هلا فبراير الخامس، الكويت/ 2003.
- د. باطويح، محمد عمر. صناعة السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية. جامعة حضرموت/ المكلا، 2003.
- أ.د. الشراح، رمضان، العتيبي، سعد. الاستثمار السياحي والتنمية .. مع إشارة خاصة إلى مهرجان هلا فبراير. ورقة علمية مقدمة في اللقاء السنوي الرابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض/ 2002.
- خطة التنمية الخمسية الثامنة في سلطنة عُمان (2011 . 2015).
- وزارة الاعلام، الشبكة الالكترونية، سلطنة عُمان، 2002.
- بيانات حصل عليها المعد من : خلفان الطوقي – جامعة السلطان قابوس، راشد العلوي – سوق مسقط للأوراق المالية، حمد الحفيظ – الشركة الدولية العمانية للتنمية العمرانية والاستثمار.